مجلة القرطاس
تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية ISSN 3135-4564
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

التحولات الاقتصادية والبنية التجارية للأسواق والمدن الليبية إبان الإدارة البريطانية (1943–1951) وأثرها على الوضع الاقتصادي

أ-إلهام حسين خليفة السائح*
التخصص: التاريخ الحديث والمعاصر
كلية التربية، الزهرة ، جامعة الجفارة،ليبيا
البريد الإلكتروني: ehks20345@gmail.com
0009-0001-9633-1378

تاريخ الارسال 2026/7/22م تاريخ القبول 2026/8/23م

Economic Transformations and the Commercial Structure of Libyan Markets and Cities during the British Administration (1943–1951) and Their Impact on the Economic Situation

A. Ilham Hussein Khalifa Al-Sayah

Abstract:

This study examines the economic transformations and the commercial structure of Libyan markets and cities during the British Administration (1943–1951). This period represented an important historical stage marked by significant economic and commercial changes that affected economic activities and the movement of goods in Libyan cities. The study aims to identify the conditions of the Libyan economy during this period, trace the major economic transformations, analyze the development of markets and commercial centers, and examine the impact of the British Administration on domestic and foreign trade. The study adopts a historical and descriptive-analytical approach to trace developments and analyze the main features of

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

economic and commercial change. It seeks to clarify the relationship between economic transformations and the development of the commercial structure of Libyan cities prior to the establishment of the independent Libyan state in 1951.

Keywords: Economic Transformations, Commercial Structure, Libyan Markets, Libyan Cities, British Administration, Domestic Trade, Foreign Trade, Libya.

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث التحولات الاقتصادية والبنية التجارية للأسواق والمدن الليبية إبان الإدارة البريطانية خلال الفترة (1943–1951)، وهي مرحلة تاريخية مهمة شهدت تغيرات اقتصادية وتجارية انعكست على طبيعة النشاط الاقتصادي وحركة الأسواق في المدن الليبية، ويهدف البحث إلى التعرف على واقع الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة، ورصد أبرز التحولات التي طرأت على قطاعاته المختلفة، وتحليل تطور الأسواق والمراكز التجارية، وبيان أثر الإدارة البريطانية في حركة التجارة الداخلية والخارجية. واعتمدت البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لتتبع الأحداث والتطورات وتحليل مظاهر التغير الاقتصادي والتجاري. وتسعى البحث إلى إبراز طبيعة العلاقة بين التحولات الاقتصادية وتطور البنية التجارية للمدن الليبية قبيل قيام الدولة الليبية المستقلة سنة(1951).

الكلمات المفتاحية: التحولات الاقتصادية، البنية التجارية، الأسواق الليبية، المدن الليبية، الإدارة البريطانية، التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، ليبيا.

المقدمة:

تُعد الفترة الممتدة بين عامي (1943 و1951) من المراحل المفصلية في التاريخ الحديث لليبيا، فقد ارتبطت بمرحلة انتقالية أعقبت الحرب العالمية الثانية، وانتقلت خلالها البلاد من واقع الاحتلال وآثار الحرب إلى نظام الإدارة البريطانية، ثم إلى قيام الدولة الليبية المستقلة سنة (1951) وقد فرضت هذه التحولات السياسية والإدارية واقعًا اقتصاديًا جديدًا انعكس على مختلف أوجه النشاط الإنتاجي والتجاري، وعلى حركة السلع والأسواق والمراكز الحضرية.

وفي ظل هذه الظروف، شـهد الاقتصـاد الليبي تغيرات مسـت جوانب متعددة من الحياة الاقتصـادية، وبرزت تحولات في حركة التجارة وتوزيع السـلع، كما تأثرت الأسـواق بظروف النقل والموانئ والاتصـال بين المدن والمناطق، ولم تكن الأسـواق مجرد أماكن لتبادل السـلع، بل مثلت مراكز حيوية للحركة الاقتصـادية والاجتماعية، وأسـهمت في ربط مناطق الإنتاج بمناطق الاسـتهلاك، وفي تحديد مكانة بعض المدن ضمن شبكة التجارة الداخلية والخارجية.

كما ارتبطت البنية التجارية للمدن الليبية بطبيعة النشاط الاقتصادي السائد، وبأهمية الموانئ والمراكز الحضرية وبحركة التجار والسلع بين المدن والمناطق. ومن ثم فإن تتبع التحولات التي طرأت على الأسـواق خلال هذه المرحلة يكشـف جانبًا من طبيعة التغير الاقتصـادي الذي عرفته ليبيا قبيل الاسـتقلال، ويوضـح مدى ارتباط النشـاط التجاري بالظروف السياسية والإدارية والاقتصادية التي ميزت تلك المرحلة.

وعليه، تكتسب دراسة التحولات الاقتصادية والبنية التجارية للأسواق والمدن الليبية خلال الفترة (1943–1951) أهمية خاصـة من الناحية التاريخية والاقتصـادية، باعتبارها مرحلة شـهدت تغيرات متلاحقة أسـهمت في إعادة تشـكيل بعض ملامح النشـاط الاقتصـادي والتجاري، ومهدت لمرحلة جديدة ارتبطت بقيام الدولة الليبية الحديثة.

إشكالية البحث:

تتمثل مشـكلة البحث في التعرف إلى طبيعة التحولات التي طرأت على الاقتصـاد الليبي خلال فترة الإدارة البريطانية، ومدى انعكاس هذه التحولات على الأسـواق والمدن الليبية، ولا سـيما من حيث النشـاط التجاري، وحركة السـلع، وأنماط التبادل، وتطور بعض المراكز والأسواق التجارية.

ويمكن صياغة السؤال الرئيس:

- **ما أبرز التحولات الاقتصـادية التي شـهدتها ليبيا إبان الإدارة البريطانية خلال الفترة (1943–1951)، وما أثرها في البنية التجارية للأسواق والمدن الليبية؟**

تساؤلات البحث:

1. ما أبرز مظاهر التحولات الاقتصـادية التي شـهدتها ليبيا خلال فترة الإدارة البريطانية (1943–1951)؟

2. كيف أثرت الإدارة البريطانية في النشـاط التجاري وحركة السـلع وأنماط التبادل في الأسواق والمدن الليبية خلال الفترة محل الدراسة؟
3. ما مدى انعكاس التحولات الاقتصـادية خلال فترة الإدارة البريطانية على تطور المراكز والأسواق التجارية في المدن الليبية؟

فرضيات البحث:

- تفترض الدراسة أن فترة الإدارة البريطانية (1943–1951) شهدت تحولات اقتصادية مهمة أسهمت في تغيير طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري في ليبيا.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. رصد أهم التحولات الاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال هذه الفترة .
2. تحليل بنية الأسواق والمراكز التجارية في المدن الليبية .
3. بيان أثر الإدارة البريطانية في حركة التجارة الداخلية والخارجية .
4. الكشف عن العلاقة بين التحولات الاقتصادية وتطور المدن والأسواق الليبية .

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها مرحلة مهمة من مراحل التاريخ الاقتصادي الليبي، والمتمثلة في فترة الإدارة البريطانية (1943–1951)، ويمكن توضـيح أهميتها في النقاط الآتية:

1- **الأهمية التاريخية:** تسلط الدراسة الضوء على مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ ليبيا الحديث، سبقت قيام الدولة الليبية المستقلة سنة (1951م)
2- **الأهمية الاقتصادية**: توضح الدراسة طبيعة التحولات التي طرأت على الاقتصاد الليبي خلال فترة الإدارة البريطانية، ولا سيما ما يتعلق بالنشاط التجاري وحركة السلع وأنماط التبادل.

الأهمية التجارية: تسهم الدراسة في التعرف إلى طبيعة التغيرات التي شهدتها الأسواق والمراكز التجارية الليبية، ومدى تأثرها بالسـياسـات والإجراءات الاقتصـادية خلال فترة الإدارة البريطانية.

1- **الأهمية الحضـرية:** تسـاعد الدراسـة في فهم أثر التحولات الاقتصـادية في تطور بعض المدن والمراكز التجارية الليبية، وفي اختلاف أهميتها الاقتصادية والتجارية خلال الفترة محل الدراسة.

2- **الأهمية العلمية:** تسهم الدراسة في إثراء الدراسات التاريخية والاقتصادية المتعلقة بليبيا، من خلال الربط بين التحولات الاقتصادية وتطور الأسواق والمدن خلال مرحلة تاريخية مهمة.

حدود البحث:

1- **الحدود الزمنية:** يقتصر البحث على الفترة الممتدة من سنة 1943م إلى سنة 1951م، وهي الفترة التي خضعت فيها ليبيا للإدارة البريطانية، وتنتهي بقيام الدولة الليبية المستقلة سنة 1951م.

2- **الحدود المكانية:** يتناول البحث الأراضي الليبية، مع التركيز على المدن والمراكز والأسواق التي برزت فيها مظاهر النشاط التجاري وحركة السلع والتبادل خلال فترة الإدارة البريطانية، ولا سيما المدن والمراكز التجارية ذات الأهمية الاقتصادية.

3- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على بحث التحولات الاقتصادية والتجارية التي شهدتها ليبيا خلال فترة الإدارة البريطانية، من حيث النشاط التجاري، وحركة السلع، وأنماط التبادل، وتطور الأسواق والمراكز التجارية، وأثر ذلك في نمو وتغير الأهمية الاقتصادية لبعض المدن الليبية.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك بما يتناسب مع طبيعة موضوعها وأهدافها؛ إذ يُستخدم المنهج التاريخي في تتبع التطورات والتحولات الاقتصادية والتجارية التي شهدتها ليبيا خلال فترة الإدارة البريطانية (1943–1951)، ورصد الأحداث والوقائع المرتبطة بها في سياقها الزمني، كما يُستخدم المنهج الوصفي في وصف واقع النشاط التجاري والأسواق والمراكز التجارية والمدن الليبية، وبيان طبيعة حركة السلع وأنماط التبادل خلال الفترة محل الدراسة. في حين يُوظف المنهج التحليلي في تحليل مظاهر التحول الاقتصادي والتجاري وتفسير انعكاساتها على الأسواق والمراكز والمدن الليبية، والكشف عن طبيعة العلاقة بين السياسات والإجراءات الاقتصادية التي اتبعتها الإدارة البريطانية والتغيرات التي طرأت على النشاط التجاري والأسواق الليبية.

المبحث الأول ـ التحولات الاقتصادية في ليبيا إبان الإدارة البريطانية (1943–1951):

شـــهد الاقتصـــاد الليبي خلال فترة الإدارة البريطانية (1943–1951م) عددًا من التحولات التي مسـت النشـاط التجاري وحركة السـلع والأسـواق، متأثرة بالظروف السياسية والاقتصادية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وقد انعكست هذه التحولات على طبيعة النشـاط التجاري وأهمية بعض المراكز والأسـواق في المدن الليبية، مما يجعل دراسة هذه المرحلة مهمة لفهم تطور الاقتصاد الليبي قبيل الاستقلال [1].

المطلب الأول ـ واقع الاقتصاد الليبي قبيل وأثناء الإدارة البريطانية :

كان الاقتصـــاد الليبي قبيل الإدارة البريطانية يعاني من آثار الحرب العالمية الثانية وما خلّفته سـنوات الصـراع من اضـطراب في الإنتاج والتجارة وتراجع في حركة السـلع، مع اعتماد السـكان بدرجة كبيرة على الأنشـطة الزراعية والرعوية والتجارة المحلية، ومع انتقال ليبيا إلى الإدارة البريطانية سـنة (1943م)، دخل النشـاط الاقتصـادي مرحلة جديدة اتسـمت بتدخل الإدارة في تنظيم التجارة والأسـواق وحركة السـلع، إلى جانب ارتباط النشـاط التجاري بالظروف التموينية والاحتياجات التي فرضـتها مرحلة ما بعد الحرب، الأمر الذي أسـهم في إحداث تغيرات في طبيعة الاقتصاد والأسواق الليبية خلال الفترة السابقة للاستقلال[2].

أولاً- أوضاع الاقتصاد الليبي قبيل سنة (1943).:

اتسـم الاقتصـاد الليبي قبيل سـنة (1943م) باعتماده بدرجة كبيرة على الزراعة والرعي، مع محدودية النشاط الصناعي وضعف الإمكانات الإنتاجية المحلية، وكانت الزراعة تمثل النشاط الرئيس لمعظم السكان، إلا أنها ظلت مرتبطة بالظروف المناخية وتذبذب الأمطار، واعتمدت في جانب منها على وسـائل وأسـاليب تقليدية، كما تأثرت الأراضـي الزراعية بسياسات الاستيطان الإيطالي ومصادرة مساحات منها وتوجيه جزء من الإنتاج لخدمة المصالح الاستعمارية[3].

كما شـهد النشـاط التجاري خلال السـنوات السـابقة ل(1943م) تغيرًا في اتجاهاته نتيجة السياسة الاقتصادية الإيطالية، إذ سعت الإدارة الاستعمارية إلى ربط الاقتصاد الليبي بالاقتصـاد الإيطالي وتوجيه جانب من التجارة نحو الأسـواق الإيطالية، مع الاسـتفادة من بعض المنتجات الزراعية والمواد الخام الليبية. وبذلك دخل الاقتصـاد الليبي سـنة (1943م) وهو يعاني من اختلالات في بنيته الإنتاجية والتجارية، شـكلت خلفية مهمة للتحولات التي شهدها خلال فترة الإدارة البريطانية اللاحقة[4].

ارتبطت حركة الاقتصاد الليبي قبل سنة (1943م) كذلك بمحدودية البنية التحتية ووسائل النقل والمواصلات، إذ تركز جانب مهم من النشاط التجاري في المدن الساحلية والموانئ، ولا سيما طرابلس وبنغازي، بينما ظلت المناطق الداخلية أقل اندماجًا في حركة التجارة، وأسهم ذلك في تفاوت النشاط الاقتصادي بين المدن والمناطق، وفي جعل الموانئ والمراكز الحضرية نقاطًا رئيسة لتبادل السلع وتوزيعها، الأمر الذي انعكس على طبيعة الأسواق المحلية واتساع نطاق الحركة التجارية فيها[5].

ثانياً ـ آثار الحرب العالمية الثانية في الاقتصاد الليبي:.

أدت الحرب العالمية الثانية إلى إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد الليبي، نتيجة تحوّل الأراضي الليبية إلى مسرح للعمليات العسكرية، وما ترتب على ذلك من تدمير أو تعطيل عدد من المنشآت والمرافق الاقتصادية، واضطراب وسائل النقل والمواصلات، كما تأثرت الأنشطة الزراعية والتجارية بتراجع الإنتاج وصعوبة انتقال السلع بين المناطق، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الأوضاع المعيشية للسكان[6].

كما أسهمت الحرب في اضطراب حركة التجارة الخارجية والداخلية، بسبب القيود المفروضة على النقل والموانئ وصعوبة تأمين السلع والمواد الأساسية. وأدى نقص بعض السلع وارتفاع تكاليف الحصول عليها إلى اتساع دور السلطات العسكرية في تنظيم عمليات الاستيراد والتوزيع والتموين، مما جعل النشاط الاقتصادي الليبي مرتبطًا بدرجة كبيرة بالظروف العسكرية والاحتياجات التموينية التي فرضتها الحرب[7] .

ومن جهة أخرى، تركت الحرب آثارًا واضحة على البنية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، إذ أدت إلى تراجع مستوى النشاط الإنتاجي، وتضرر جانب من الثروة الزراعية والحيوانية، فضلًا عن اضطراب الأسواق المحلية واختلال أنماط التبادل بين المدن والمناطق. ومع انتهاء العمليات العسكرية سنة (1943م)، كانت ليبيا تواجه وضعًا اقتصاديًا صعبًا، شكّل أحد العوامل التي أثرت في طبيعة السياسات الاقتصادية والإدارية التي اتبعتها سلطات الإدارة البريطانية خلال المرحلة اللاحقة[8].

ثالثاً ـ طبيعة الإدارة البريطانية وانعكاساتها الاقتصادية:.

اتخذت الإدارة البريطانية في ليبيا منذ سنة (1943م) طابعًا عسكريًا وإداريًا، إذ تولت بريطانيا إدارة إقليمي طرابلس وبرقة، في حين خضع إقليم فزان للإدارة الفرنسية، وقد منحت سلطات الإدارة البريطانية نفسها صلاحيات واسعة في إدارة

الشـــؤون العامة وتنظيم مختلف جوانب الحياة، وكان من بينها النشـــاط الاقتصـــادي والتجاري. وجاء ذلك في ظل ظروف صـــعبة خلفتها الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي جعل الإدارة البريطانية تواجه اقتصـادًا يعاني من ضـعف الإنتاج وتضـرر البنية الاقتصادية واضطراب حركة التجارة[9].

وانعكسـت طبيعة الإدارة البريطانية بصـورة واضـحة على النشـاط الاقتصـادي، إذ تدخلت في تنظيم التجارة وتوفير بعض السلع الأساسية، كما مارست دورًا مباشرًا في عمليات الشـــراء والبيع والاســـتيراد والتوزيع، إلى جانب فرض عدد من الإجراءات والقيود على النشـاط التجاري. وشـملت السـياسـة الاقتصـادية كذلك الجوانب الزراعية والصناعية والنقدية والمصرفية، فضلًا عن نشاط الشركات الأجنبية، مما جعل الإدارة البريطانية طرفًا مؤثرًا في توجيه النشاط الاقتصادي خلال هذه المرحلة[10].

أما من حيث انعكاس هذه السـياسـة على الاقتصـاد الليبي، فقد أسـهم تدخل الإدارة البريطانية في إعادة تنظيم بعض أوجه النشـاط التجاري وحركة السـلع، إلا أنه لم يؤدِ إلى معالجة جذرية لضـعف الاقتصـاد ومشـكلاته البنيوية كما أدت القيود على حركة التجارة بين الأقاليم الثلاثة إلى الحد من التكامل الاقتصـــادي الداخلي، في الوقت الذي ازداد فيه ارتباط الأسواق الليبية بالتجارة الخارجية وبالشركات الأجنبية، وهو ما ترك آثارًا واضـحة في طبيعة الأسـواق والنشـاط التجاري قبيل اسـتقلال ليبيا سـنة(1951م) [11].

رابعاً- أهم القطاعات الاقتصادية ومصادر النشاط الاقتصادي .:

تمثلت أهم القطاعات الاقتصـادية في ليبيا خلال الفترة السابقة للاستقلال في الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة إلى جانب بعض الأنشـطة الحرفية والصـناعات المحدودة، وكانت الزراعة والرعي يمثلان أسـاس النشـاط الاقتصـادي ومعيشـة نسـبة كبيرة من السـكان، في حين ظلت الصـناعة محدودة من حيث حجم الإنتاج وتنوعه، وتركزت بصـورة أكبر في الصـناعات والحرف المرتبطة بالاحتياجات المحلية، وقد تأثر تطور هذه القطاعات بالظروف الطبيعية والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها السلطات القائمة على إدارة البلاد[12].

وشـكلت التجارة الداخلية والخارجية أحد المصـادر المهمة للنشـاط الاقتصـادي، إذ ارتبطت حركة الأســواق المحلية بتبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والســلع الاســتهلاكية بين المدن والمناطق، بينما ارتبطت التجارة الخارجية بحركة الواردات

والصادرات عبر الموانئ الليبية، ولا سيما طرابلس وبنغازي، وجعل الموقع الجغرافي لليبيا واتصالها بالبحر المتوسط من الموانئ والمراكز الحضرية عناصر أساسية في حركة السلع وتوزيعها داخل البلاد وخارجها[13].

كما أسهمت الموارد الطبيعية والأنشطة المرتبطة بها في تشكيل مصادر النشاط الاقتصادي، فإلى جانب الزراعة والرعي والتجارة، وجدت بعض الأنشطة التعدينية والحرفية والصناعات البسيطة، غير أن الاقتصاد الليبي ظل في هذه المرحلة محدود التنوع، ولم يكن قد عرف بعد التحول الكبير الذي أحدثه اكتشاف النفط في بنيته الاقتصادية ولذلك بقيت الأنشطة التقليدية، ولا سيما الزراعة والرعي والتجارة، تمثل القاعدة الأساسية للاقتصاد الليبي خلال مرحلة ما قبل الاستقلال، وتؤكد الأدبيات الاقتصادية المتخصصة أن الاقتصاد الليبي قبل النفط كان يعتمد بدرجة أساسية على هذه الأنشطة[14].

المطلب الثاني- مظاهر التحول الاقتصادي وأثرها:

شهد الاقتصاد الليبي خلال فترة الإدارة البريطانية (1943–1951م) تحولات متعددة ارتبطت بالظروف التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبطبيعة الإدارة الجديدة للبلاد، وظهرت آثارها في النشاط الزراعي والتجاري والصناعي وفي حركة الأسواق وتداول السلع. كما أسهمت تلك التحولات في إعادة تشكيل بعض جوانب النشاط الاقتصادي ومهّدت لانتقال الاقتصاد الليبي إلى مرحلة جديدة مع اقتراب الاستقلال سنة (1951م) [15]

أولاً - تطور النشاط الزراعي والرعوي:.

شهد النشاط الزراعي في ليبيا خلال فترة الإدارة البريطانية أهمية واضحة في بنية الاقتصاد، وظلت الزراعة مصدرًا رئيسًا لدخل جانب كبير من السكان، ولا سيما في مناطق طرابلس وبرقة، وتركز الإنتاج الزراعي بصورة أساسية في الحبوب، وخاصة القمح والشعير، إلى جانب بعض المحاصيل الأخرى، إلا أن الإنتاج ظل متأثرًا بدرجة كبيرة بالظروف المناخية وتذبذب الأمطار، مما أدى إلى تفاوت الإنتاج من عام إلى آخر[16].

كما تأثر النشاط الرعوي بالظروف الطبيعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، إذ مثّلت تربية الأغنام والماعز والإبل والأبقار موردًا مهمًا للسكان، وارتبط الرعي بالزراعة ارتباطًا وثيقًا من خلال الاستفادة من المراعي ومخلفات المحاصيل، غير أن

محدودية المراعي وتذبذب الأمطار، إلى جانب آثار الحرب العالمية الثانية، أسهمت في الحد من قدرة هذا النشاط على تحقيق نمو مستقر[17] .

وتوضح بيانات الإنتاج الزراعي في طرابلس خلال الفترة (1945–1950م) تفاوتًا ملحوظًا في إنتاج الحبوب؛ فقد بلغ إنتاج الشعير نحو (70) ألف طن سنة (1945م)، ثم ارتفع إلى (75) ألف طن سنة (1946م)، قبل أن ينخفض بصورة حادة خلال عامي (1947 و1948م)، ثم ارتفع مجددًا سنة (1949م) إلى نحو (141) ألف طن ويكشف هذا التذبذب عن مدى تأثر الإنتاج الزراعي بالظروف المناخية والاقتصادية خلال مرحلة الإدارة البريطانية وتشير البيانات نفسها إلى أن هذه الأرقام مستمدة من دراسة شكري غانم للاقتصاد الليبي قبل النفط [18].

ثانياً ـ الحرف والصناعات المحلية:

ظلت الحرف والصناعات المحلية خلال فترة الإدارة البريطانية محدودة الحجم والإمكانات، واعتمد معظمها على المهارات التقليدية والمواد الخام المتاحة محليًا. وشملت هذه الأنشطة صناعة النسيج، والجلود، والفخار، والأعمال الخشبية والمعدنية، إلى جانب بعض الصناعات الغذائية البسيطة، وقد ارتبطت هذه الحرف بالحاجات اليومية للسكان، كما أسهمت في توفير سلع محلية في ظل محدودية الإنتاج الصناعي الحديث[19].

وتركز جانب مهم من الحرف والصناعات في المدن والأسواق والمراكز الحضرية، حيث وجد الحرفيون منافذ لتسويق منتجاتهم وبيعها للسكان، وكانت الصناعات الغذائية، ولا سيما طحن الحبوب وإنتاج بعض المواد الغذائية أكثر ارتباطًا بالنشاط الزراعي، بينما ارتبطت الصناعات الجلدية والنسيجية بتوفير الملابس والأدوات والاحتياجات المنزلية، وبذلك شكلت الصناعات الحرفية امتدادًا للنشاط الاقتصادي المحلي، رغم بساطة وسائل الإنتاج ومحدودية رأس المال المستخدم فيها[20].

وإلى جانب الحرف والصناعات المحلية، برز نبات الحلفاء بوصفه أحد الموارد الاقتصادية المهمة التي ارتبطت بالتجارة الخارجية الليبية، ولا سيما خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد انتشر نبات الحلفاء في مناطق متعددة من ليبيا، وخاصة في إقليم طرابلس الغرب، وأصبح ذا قيمة تجارية كبيرة بعد نجاح الشركات البريطانية في استخدامه مادةً أولية في صناعة الورق، مما أدى إلى ارتفاع الطلب عليه في الأسواق الأوروبية، وبدأ تصديره بكميات تجارية إلى بريطانيا منذ عام

(1868م)، ثم توسعت عمليات تصديره عبر موانئ طرابلس والخمس وزليتن وأصبح من السلع التي تدخل في حركة التجارة الخارجية الليبية[21].

كان لهذه التجارة أثر اقتصادي واضح، إذ تحولت الحلفاء من نبات بري محلي إلى سلعة نقدية ذات طلب خارجي، وشارك الأهالي في جمعها ونقلها إلى موانئ التصدير، بينما تولى التجار والوكالات الأجنبية عمليات شرائها وتجهيزها وتصديرها إلى الأسواق الأوروبية. وأسهم ذلك في توفير مصدر دخل لعدد من سكان المناطق الريفية والداخلية، كما استفادت الخزانة العثمانية من الرسوم والضرائب المفروضة على عمليات بيعها وتصديرها ومن ثم أصبحت تجارة الحلفاء مثالًا واضحًا على انتقال أحد الموارد الطبيعية المحلية إلى مجال التجارة الدولية وتأثير الطلب الخارجي في النشاط الاقتصادي داخل ليبيا[22].

كما احتلت صناعة الفخار والخزف مكانة ضمن الصناعات الحرفية المحلية، ولا سيما في طرابلس وغريان، حيث اعتمدت على المواد الخام المتاحة محليًا وعلى مهارات الحرفيين، وكانت منتجاتها تستخدم بصورة أساسية في تلبية الاحتياجات اليومية للسكان، مثل الأواني والأوعية المنزلية، كما عرفت الصناعة بعض مظاهر التطور الفني، ومن ذلك الاهتمام بتعليم الزخرفة الخزفية في طرابلس أواخر القرن التاسع عشر، وأسهم انتشار هذه الصناعة في توفير مصدر رزق للحرفيين وربط الإنتاج الحرفي بالأسواق المحلية[23].

ولم تكن أهمية الفخار والخزف مقتصرة على الجانب الإنتاجي، بل ارتبطت بالأسواق والحياة اليومية وبالتبادل التجاري داخل المدن، وعرفت مناطق مختلفة من ليبيا أشكالًا متنوعة من صناعة الفخار، بينما اكتسبت بعض المنتجات الحرفية المحلية شهرة بسبب مهارة صانعيها وجودة صناعتها، ولذلك يمكن النظر إلى الفخار والخزف باعتبارهما جزءًا من البنية الحرفية والاقتصادية للمدن الليبية، وإن كان نشاطهما التجاري في هذه المرحلة أقرب إلى الأسواق المحلية والإقليمية منه إلى التجارة العالمية واسعة النطاق[24].

ولم تشهد ليبيا خلال هذه المرحلة تحولًا صناعيًا واسعًا، إذ ظلت الصناعة الحديثة محدودة، بينما حافظت الحرف التقليدية على حضورها في الأسواق المحلية، وقد جعل ضعف رأس المال والتقنية وقلة المنشآت الصناعية الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على الأنشطة الأولية والحرفية، إلى جانب التجارة، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد

الليبي في المرحلة السابقة لاكتشاف النفط، وتؤكد الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الليبي قبل النفط أن الصناعة في تلك المرحلة كانت في معظمها تقليدية وحرفية تعتمد على تحويل المواد المحلية إلى سلع بسيطة[25].

ثالثاً ـ حركة الواردات والصادرات:.

شهدت حركة الواردات والصادرات في ليبيا خلال فترة الإدارة البريطانية توسعًا تدريجيًا، ولا سيما مع تحسن حركة الملاحة البحرية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد ارتفعت واردات طرابلس من نحو (1.83) مليون جنيه إسترليني سنة (1945م) إلى نحو(4.55) مليون جنيه سنة (1950م)، كما شهدت برقة نموًا في وارداتها، وكان جانب مهم منها يتمثل في المواد الغذائية والمنسوجات، الأمر الذي يعكس تنامي ارتباط الأسواق الليبية بالتجارة الخارجية خلال هذه المرحلة[26].

كما تأثرت حركة الصادرات بالسياسات التجارية التي اتبعتها الإدارة البريطانية، إذ ارتبط تصدير المنتجات الزراعية، ولا سيما الحبوب، بكمية الإنتاج المحلي وحالة الموسم الزراعي، وكانت الإدارة تتدخل في تنظيم حركة بعض السلع، فتسمح بتصدير الفائض في سنوات الإنتاج الجيد، بينما تلجأ إلى الاستيراد عند انخفاض الإنتاج، بهدف توفير الاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق قدر من الاستقرار التمويني. وقد أدى ذلك إلى ارتباط حركة التجارة الخارجية بدرجة كبيرة بالسياسة التموينية والإجراءات الإدارية[27].

ومن مظاهر تطور التجارة الخارجية كذلك تحسن خدمات الموانئ والشحن والاتصالات، فقد ازداد عدد السفن التي وصلت إلى ميناء بنغازي بصورة ملحوظة، كما أسهم تطور خدمات البرق والبريد في تسهيل الاتصال بالأسواق الخارجية، وفي المقابل، فرضت الإدارة البريطانية منذ سنة (1948م) نظام الحصص (الكوتا) على بعض عمليات الاستيراد، وهو ما جعل حركة الواردات والصادرات خاضعة لجملة من القيود والإجراءات الإدارية التي أثرت في نشاط التجار المحليين[28].

رابعاً- العملة والأسعار والسلع:

شهد النظام النقدي الليبي خلال فترة الإدارة البريطانية تغيرًا مهمًا، إذ لم تعد العملة الإيطالية التي كانت سائدة قبل الحرب هي الأساس الوحيد للتعامل، بل أدخلت الإدارة البريطانية عملات مرتبطة بالسلطة العسكرية، وفي طرابلس استُخدمت الليرة العسكرية (M.A.L) بوصفها عملة معترفًا بها قانونًا، وحلّت محل العملات التي كانت

متداولة في الفترة السابقة، وهو ما عكس انتقال النظام النقدي إلى ترتيبات جديدة فرضتها الإدارة البريطانية[29].

وترافق التغير النقدي مع تدخل مباشر في تنظيم الأسعار وحركة السلع، إذ عملت الإدارة البريطانية على مراقبة أسعار بعض السلع وتنظيم الأرباح، وفرضت إجراءات ورخصًا لممارسة النشاط التجاري، كما تدخلت في توفير عدد من السلع الأساسية، مثل الحبوب والسكر والشاي والقهوة وزيت الزيتون والملابس القطنية، وذلك بسبب صعوبة توفير بعض الاحتياجات نتيجة محدودية وسائل النقل والشحن والظروف الاقتصادية التي أعقبت الحرب[30].

وأثرت هذه الإجراءات في طبيعة الأسواق المحلية، إذ أصبح تداول بعض السلع خاضعًا للرقابة والتنظيم، بينما أدى نقص بعض المواد الأساسية إلى تدخل الإدارة في عمليات الشراء والتوزيع والاستيراد، وانعكس ذلك على الأسعار وعلى قدرة التجار على ممارسة نشاطهم بحرية، ولا سيما مع فرض رسوم على الرخص التجارية وضرائب على الأرباح التجارية، مما جعل السياسة النقدية والتموينية جزءًا أساسيًا من إدارة النشاط الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة[31].

خامساً ـ أثر المساعدات والإنفاق البريطاني في النشاط الاقتصادي:

كان للإنفاق البريطاني في ليبيا أثر مباشر في تنشيط بعض جوانب الاقتصاد، ولا سيما خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إذ ارتبط جزء من الإنفاق باحتياجات الإدارة والقوات البريطانية وأعمال النقل والخدمات والإمدادات، وأسهم تدفق هذه النفقات في تحريك الأسواق المحلية ورفع الطلب على بعض السلع والخدمات، كما وفر مصادر دخل لفئات من السكان المرتبطة بالأعمال التجارية والخدمية[32]. [1].

كما ساهم الإنفاق المرتبط بالمؤسسات والمنشآت البريطانية في تنشيط بعض الأنشطة الاقتصادية في المدن التي تركزت فيها الإدارة والقواعد والمرافق العسكرية، وأدى شراء المواد الغذائية والسلع والخدمات من الأسواق المحلية إلى زيادة حركة التداول النقدي، في حين استفاد بعض التجار والمنتجين المحليين من الطلب المرتبط بالوجود البريطاني غير أن هذا النشاط ظل مرتبطًا إلى حد كبير بالإنفاق العسكري والإداري، ولم يتحول بصورة كاملة إلى استثمارات إنتاجية طويلة الأجل[33].

ومن ناحية أخرى، لم تؤدِ المساعدات والإنفاق البريطاني إلى معالجة جميع الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الليبي، فقد ظلت قطاعات الإنتاج المحلية محدودة، واستمر الاعتماد على الواردات لتغطية جانب من الاحتياجات الأساسية، وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن السياسة الاقتصادية البريطانية شملت التجارة والزراعة والصناعة والسياسة النقدية والمصارف والشركات الأجنبية، وأن أثرها كان واضحًا في إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي دون أن تحقق تحولًا جذريًا في البنية الإنتاجية الليبية(34).

المبحث الثاني- البنية التجارية للأسواق في المدن الليبية :

شكّلت الأسواق والمدن الليبية مراكز أساسية للنشاط التجاري، وأسهمت في تنظيم حركة تبادل السلع والمنتجات بين مختلف المناطق، كما ارتبط نموها بموقع ليبيا وطرق التجارة التي ربطتها بالمناطق المجاورة، وقد تنوعت وظائف الأسواق والمدن تبعًا لمواقعها وأهميتها الاقتصادية، مما جعلها عنصرًا بارزًا في تطور الحياة التجارية في ليبيا(35).

المطلب الأول ـ الأسواق والمراكز التجارية في المدن الليبية:

ارتبطت الأسواق والمراكز التجارية في المدن الليبية بالنشاط الاقتصادي وحركة السكان والتجار، حيث مثّلت مراكز أساسية لتبادل السلع والمنتجات وتلبية احتياجات السكان، كما ساعد موقع المدن الليبية واتصالها بطرق التجارة البرية والبحرية في تنوع الأسواق وتطور وظائفها التجارية، الأمر الذي جعلها عنصرًا مهمًا في الحياة الاقتصادية والعمرانية للمدن الليبية(36).

أولاً ـ مفهوم السوق وأهميته في الاقتصاد الحضري:.

يُعد السوق من أهم المؤسسات الاقتصادية في المدينة، إذ يمثل المكان الذي يتم فيه تبادل السلع والخدمات بين المنتجين والتجار والمستهلكين، كما يرتبط تطوره بالنمو السكاني واتساع النشاط الحضري، ولا تقتصر وظيفة السوق على عملية البيع والشراء فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تنظيم حركة السلع وتوزيعها، وتحديد أسعارها وفقًا لعوامل العرض والطلب، بما يجعله عنصرًا أساسيًا في تنظيم النشاط الاقتصادي داخل المدينة، كما تختلف الأسواق من حيث حجمها ووظائفها باختلاف حجم المدينة وموقعها وأهميتها الاقتصادية، فقد تكون أسواقًا محلية تلبي الاحتياجات اليومية

للسكان، أو أسواقًا أوسع تخدم مناطق متعددة وتتصل بحركة التجارة الداخلية والخارجية[37].

وتكتسب الأسواق أهمية خاصة في الاقتصاد الحضري باعتبارها مراكز تتجمع فيها الأنشطة التجارية والحرفية والخدمية، الأمر الذي يسهم في توفير فرص العمل وتنشيط حركة رؤوس الأموال، كما تعمل الأسواق على الربط بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك، فتستقبل المنتجات الزراعية والحيوانية والحرفية من المناطق المحيطة، ثم تعيد توزيعها على السكان أو توجه جزءًا منها إلى أسواق أخرى، ومن خلال هذا الدور تصبح الأسوق حلقة وصل بين الريف والمدينة، وتساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف المناطق [38].

وفي المدن الليبية، ارتبط ظهور الأسواق وتطورها بطبيعة النشاط الاقتصادي وموقع المدينة وشبكة الطرق التي تصلها بالمناطق الأخرى، فقد نشأت بعض الأسواق بالقرب من الموانئ وطرق القوافل، بينما ارتبطت أسواق أخرى بالمناطق الزراعية والرعوية ومراكز تجمع السكان، وأسهم هذا التنوع في ظهور أسواق متخصصة لبيع الحبوب والماشية والتمور والجلود وغيرها من المنتجات، إلى جانب الأسواق التي توفر السلع الاستهلاكية اليومية، وبذلك لم تكن الأسواق مجرد أماكن للتبادل التجاري، وإنما مثلت مراكز اقتصادية واجتماعية أسهمت في نمو المدن واتساع وظائفها[39].

كما أسهمت الأسواق في تشكيل البنية العمرانية للمدن، إذ أدى تركز النشاط التجاري حولها إلى ظهور الدكاكين والمخازن والورش والحرف والخدمات المختلفة، وتكوّن في بعض المدن نسيج عمراني ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالوظيفة التجارية، وقد ساعد ذلك على جذب التجار والحرفيين والسكان، وزيادة الحركة داخل المدينة، وتعزيز مكانتها كمركز للتبادل الاقتصادي[40].

ولا تقتصر أهمية السوق على الجانب التجاري، بل يساهم في تنظيم الحركة الاقتصادية داخل المدينة، وتوفير السلع الأساسية للسكان، وربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، الأمر الذي يجعله جزءًا أساسيًا من البنية الاقتصادية الحضرية، كما يساعد السوق على تنشيط حركة البيع والشراء وتوفير فرص العمل المرتبطة بالتجارة والنقل والتخزين، فضلًا عن دوره في تسهيل وصول المنتجات إلى المستهلكين بصورة منتظمة، ومن خلال هذه الوظائف يصبح السوق مركزًا تتفاعل

فيه مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويسهم في دعم نمو المدينة واتساع وظائفها التجارية والخدمية[41].

ومن هنا يمكن القول إن السوق كان أحد العوامل التي أسهمت في تطور المدن الليبية، سواء من الناحية الاقتصادية أو العمرانية أو الاجتماعية.

ثانياً ـ أبرز الأسواق والمراكز التجارية في طرابلس وبنغازي ومدن أخرى:

تميزت مدينة طرابلس بوجود عدد من الأسواق القديمة التي ارتبطت بالنشاط التجاري داخل المدينة، ومن أبرزها الأسواق الواقعة في المدينة القديمة، والتي احتوت على محال لبيع مختلف السلع والمنتجات، وأسهمت في تنشيط الحركة التجارية، كما تميزت هذه الأسواق بتنوع الأنشطة والحرف التي مارست فيها، فوجدت فيها محال لبيع المواد الغذائية والمنسوجات والجلود والأدوات المختلفة. وأسهم تركز هذه الأنشطة في جعل الأسواق مراكز حيوية للتبادل التجاري والتواصل بين سكان المدينة والتجار القادمين من المناطق الأخرى[42].

أما مدينة بنغازي، فقد اكتسبت أهمية تجارية نتيجة موقعها على الساحل الشرقي لليبيا واتصالها بالمناطق الداخلية، مما ساعد على نمو الأسواق وتوسع حركة تبادل السلع، وجعلها مركزًا تجاريًا مهمًا في إقليم برقة، كما أسهم ميناؤها في ربط المدينة بالأسواق الخارجية، واستقبال السلع القادمة من البحر وتصدير المنتجات المحلية الأمر الذي عزز مكانتها الاقتصادية[43].

وارتبطت بنغازي كذلك بطرق التجارة البرية التي امتدت نحو مناطق الداخل وأواسط أفريقيا، فكانت تستقبل منتجات مثل الجلود وريش النعام وبعض المنتجات الحيوانية، مقابل تصدير واستيراد سلع مختلفة، وقد أدى هذا النشاط إلى تنشيط الأسواق المحلية وازدياد أعداد التجار والحرفيين، وتوسع الوظائف المرتبطة بالنقل والتخزين والخدمات التجارية، مما جعل المدينة من أبرز المراكز التجارية في برقة[44].

كما عرفت مدن ليبية أخرى، مثل غدامس ومصراتة ودرنة وسبها والكفرة ومرزق، مراكز وأسواقًا تجارية ارتبطت بظروفها المحلية وموقعها الجغرافي، وأسهمت في تلبية احتياجات السكان وربط المناطق الحضرية بالمناطق الريفية والداخلية، وقد اختلفت طبيعة هذه الأسواق بحسب الموارد والأنشطة الاقتصادية السائدة في كل مدينة؛ فارتبطت بعض الأسواق بالمنتجات الزراعية والحيوانية، بينما

ارتبط بعضـــها الآخر بالتجارة والحرف والخدمات، كما أدت هذه المراكز دورًا مهمًا في اســـتقبال المنتجات من المناطق المحيطة وإعادة توزيعها، مما عزز مكانة المدن كمراكز للتبادل التجاري وخدم سكانها والمناطق المجاورة لها[45].

ثالثاً ـ طبيعة النشاط التجاري في المدن:

تنوع النشـــاط التجاري في المدن الليبية بين تجارة المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والحيوانية والسلع الاستهلاكية، إلى جانب الحرف والصناعات التقليدية التي ارتبطت بالأسـواق المحلية، كما شـمل تجارة المنسـوجات والجلود والأدوات المنزلية الخزفية، فضـــلًا عن بعض الســـلع التي كانت تصـــل إلى المدن عن طريق الموانئ والقوافل التجارية وأسـهم هذا التنوع في تلبية احتياجات السـكان وتنشـيط حركة البيع والشراء، كما وفر فرصًا للتجار والحرفيين وأصحاب المهن المختلفة، وربط الأسواق بمناطق الإنتاج والاستهلاك. وبذلك أصبحت التجارة مظهرًا أساسيًا من مظاهر الحياة الاقتصادية في المدن الليبية[46].

وقد اسـتفادت المدن السـاحلية من موقعها في تنشـيط التجارة البحرية واسـتقبال السـلع القادمة من الخارج، في حين ارتبطت المدن الداخلية بحركة القوافل والتبادل التجاري مع المناطق الصحراوية والأفريقية، وأسهم هذا التباين في تنوع الوظائف التجارية بين المدن الليبية، فكانت الموانئ مراكز لاســـتقبال وتصـــدير الســـلع، بينما مثلت المدن الداخلية محطات لتجميع المنتجات وإعادة توزيعها، كما ربطت القوافل بين المناطق السـاحلية والداخلية، ونقلت السـلع عبر الطرق الصـحراوية، وأسـهمت هذه الحركة في تنشيط الأسواق المحلية وتعزيز مكانة المدن الواقعة على طرق التجارة. وبذلك تكاملت التجارة البحرية والبرية في دعم النشاط الاقتصادي للمدن الليبية[47].

وشـملت الحركة التجارية الصـحراوية كذلك تبادل المنتجات المحلية، مثل الحبوب والتمور والجلود والماشـية، مع السـلع المسـتوردة، الأمر الذي أسـهم في إيجاد حركة اقتصـادية متبادلة بين المدن والمناطق المحيطة بها، كما سـاعد هذا التبادل على توفير السـلع الأسـاسـية للسـكان وتنشـيط الأسـواق المحلية، وربط مناطق الإنتاج بالحراك التجاري وأســـهمت حركة نقل هذه المنتجات بين المدن في توســـيع نطاق النشـــاط التجاري وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها[48].

رابعاً ـ أنماط البيع والتبادل وتوزيع السلع:

اعتمد البيع في الأسواق الليبية على التعامل المباشر بين البائع والمشتري، وكان التفاوض على الأسعار من الممارسات الشائعة، خصوصًا في الأسواق التي تباع فيها المنتجات الزراعية والحيوانية والحرفية، كما أسهمت هذه الطريقة في إتاحة قدر من المرونة في تحديد الأسعار وفقًا لجودة السلع وحجم الطلب عليها، وكانت الأسواق تمثل مجالًا مهمًا للتفاعل بين التجار والمستهلكين، مما ساعد على تنشيط حركة البيع والشراء وتلبية احتياجات السكان[49]. [2].

وإلى جانب البيع المباشر والتفاوض على الأسعار، عرفت الأسواق الليبية البيع بالنقد والمبادلة بالسلع، حيث كانت بعض المعاملات تتم مقابل النقود، بينما لجأ المتعاملون في بعض الحالات إلى مبادلة سلعة بأخرى وفقًا لحاجة كل طرف وقيمة السلع المتبادلة، وقد ساعد هذا التنوع في أساليب التبادل على تيسير المعاملات التجارية، خاصة في المناطق التي كانت فيها السيولة النقدية محدودة، وأسهم في استمرار حركة التجارة بين المدن والمناطق الريفية والداخلية[50].

كما ساعدت القوافل التجارية ووسائل النقل البرية والبحرية على توزيع السلع بين المدن والمناطق المختلفة، فكانت بعض المدن مراكز وسيطة تنتقل من خلالها المنتجات إلى مناطق أخرى، وأسهمت هذه الحركة في ربط الأسواق الساحلية بالمناطق الداخلية، وتسهيل وصول المنتجات الزراعية والحيوانية والسلع المستوردة إلى المستهلكين. كما أدى انتظام طرق النقل إلى تنشيط التجارة وتوسيع نطاق التبادل الاقتصادي بين المدن والمناطق المحيطة بها[51].

وتنوعت قنوات توزيع السلع بين الأسواق المركزية والأسواق المحلية والدكاكين المتخصصة، مما أتاح وصول المنتجات إلى مختلف فئات السكان، وربط النشاط التجاري بالاحتياجات اليومية للمدن، كما أسهمت هذه القنوات في تنظيم حركة السلع وتسهيل انتقالها من التجار إلى المستهلكين، بحسب طبيعة المنتجات وحجم الطلب عليها، وساعد انتشار الدكاكين والأسواق الصغيرة في الأحياء والمناطق السكنية على توفير السلع بصورة أكثر انتظامًا، وتعزيز النشاط التجاري داخل المدن[52].

خامساً ـ التجار ودورهم في الحركة الاقتصادية:

أدى التجار دورًا مهمًا في تنشـــيط الحركة الاقتصـــادية في المدن الليبية، فقد تولوا عملية شـراء السـلع ونقلها وتسـويقها، وربطوا بين المنتجين والأسـواق والمسـتهلكين، كما أسـهموا في توفير السـلع المختلفة وتوزيعها بين المدن والمناطق، وسـاعد نشـاطهم في اسـتمرار حركة الأسـواق وتلبية احتياجات السـكان، كذلك أسـهم التجار في توسـيع نطاق التبادل التجاري وتنشيط عمليات البيع والشراء، مما جعلهم عنصـرًا أساسيًا في الحركة الاقتصادية داخل المدن الليبية[53]. (3).

كما أسـهم التجار في توسيع العلاقات التجارية بين المدن الليبية والمناطق المجاورة، ولا سيما من خلال القوافل التي نقلت السلع بين المراكز السـاحلية والداخلية، وربطت ليبيا بمســـارات التجارة الصـــحراوية، وقد ســـاعدت هذه القوافل على نقل المنتجات المحلية والسـلع المسـتوردة، وربط الأسـواق المختلفة ببعضـها، مما أدى إلى توسـيع نطاق التبادل التجاري. كما أســهم نشــاط التجار في تنشــيط المدن الواقعة على طرق القوافل، وتعزيز دورها كمراكز للراحة والتبادل وإعادة توزيع السلع[54].

ولم يقتصـر دور التجار على عملية البيع والشـراء، بل أسـهموا في توفير السـلع وتنشـيط الأسـواق وتحريك رؤوس الأموال، مما جعلهم طرفًا أساسـيًا في تطور الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية في المدن الليبية، كما أســـهموا في نقل المنتجات بين المدن والمنـاطق المختلفة، وربطوا بين المنتجين والمســـتهلكين، الأمر الذي ســـاعد على اسـتمرار حركة التبادل التجاري. كذلك أدى نشـاطهم إلى تنشـيط الموانئ والأسـواق والخدمات المرتبطة بالتجارة، وتعزيز مكانة المدن كمراكز اقتصادية[55].

المطلب الثاني ـ التحولات في النشاط التجاري وأثرها في المدن الليبية:

عرف النشاط التجاري في المدن الليبية تحولات متتابعة نتيجة التغيرات الاقتصادية واتســاع حركة الســكان وتطور وســائل النقل والاتصــال، مما أدى إلى تغير طبيعة الأسـواق وطرق توزيع السـلع وتوسـع المراكز التجارية. وقد انعكسـت هذه التحولات على نمو المدن ووظائفها الاقتصـادية، وأسـهمت في إعادة تشـكيل النشـاط التجاري داخلها وفي علاقتها بالمناطق المحيطة[56].

أولاً- تطور التجارة الداخلية والخارجية :.

ارتبط تطور التجارة الداخلية في ليبيا بتنوع الأنشطة الاقتصادية وتباين الموارد بين المناطق، إذ أسهمت الأسواق الحضرية في تجميع المنتجات الزراعية والحيوانية والحرفية وإعادة توزيعها على السكان، كما أدت المدن الكبرى دورًا مهمًا في تنظيم عمليات التبادل التجاري، بحكم تركز الأسواق والحرف والخدمات فيها[57].

أما التجارة الخارجية، فقد ارتبطت بالموقع البحري لليبيا واتصال موانئها بالأسواق المتوسطية، إلى جانب ارتباط المناطق الداخلية بطرق القوافل التي امتدت نحو الصحراء وأواسط أفريقيا، وقد سمح ذلك بتبادل المنتجات المحلية بالسلع القادمة من الخارج، وجعل التجارة الخارجية مكونًا مهمًا في النشاط الاقتصادي للمدن الساحلية[58].

ومع تطور الأوضاع الاقتصادية خلال العهد الإيطالي، اتجه النشاط التجاري إلى مزيد من الارتباط بالاقتصاد الخارجي، وتزايد حضور المؤسسات والشركات الأجنبية في عمليات الاستيراد والتصدير. كما أثرت السياسات الاقتصادية الاستعمارية في طبيعة الإنتاج وحركة التجارة، وهو ما انعكس على بنية الاقتصاد المحلي وعلاقته بالأسواق الخارجية[59].

ثانياً - الموانئ ودورها في حركة التجارة:

مثلت الموانئ الليبية منافذ رئيسية لحركة التجارة، نظرًا إلى موقع البلاد على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط. وقد ارتبطت بها عمليات استقبال السلع وتصدير المنتجات المحلية، كما أصبحت المدن الساحلية التي احتضنتها مراكز مهمة للحركة الاقتصادية والتجارية[60].

ولم تقتصر أهمية الموانئ على حركة الاستيراد والتصدير، بل ارتبط بها نشاط واسع في النقل والتخزين والوساطة والخدمات التجارية، الأمر الذي أسهم في زيادة النشاط الاقتصادي في المدن الساحلية. كما أدى تركز هذه الوظائف إلى تعزيز الصلة بين الموانئ والأسواق المحلية[61].

كما أدت الموانئ دورًا في ربط المناطق الداخلية بالأسواق الخارجية، إذ كانت السلع تنتقل من مناطق الإنتاج إلى المراكز الساحلية، بينما توزع السلع المستوردة من الموانئ على الأسواق الداخلية، وبذلك أصبحت الموانئ حلقة وصل بين التجارة البحرية والنشاط الاقتصادي داخل المدن الليبية[62].

حيث أدت المدن الليبية دورًا مهمًا في حركة التجارة الصحراوية، إذ شكلت مدن مثل طرابلس وغدامس ومرزق وغات مراكز رئيسية لالتقاء الطرق التجارية القادمة من شمال أفريقيا والمتجهة نحو بلاد السودان، وأسهم موقع هذه المدن في استقبال القوافل وتوفير الأسواق ومستلزمات الرحلة، كما أصبحت محطات لتبادل السلع وإعادة توزيعها بين المناطق الساحلية والداخلية(63).

وقد أسهمت القوافل في نقل المنتجات المحلية والسلع القادمة من الشمال إلى المناطق الصحراوية والأفريقية، ونقل منتجات الجنوب إلى الأسواق الليبية، مما عزز مكانة هذه المدن في شبكة التجارة الصحراوية، وتُعد مرزق بصورة خاصة من أهم المراكز التي ارتبطت بتجارة القوافل خلال القرن التاسع عشر، بينما اشتهرت غات وغدامس بدورهما في الربط بين مدن شمال أفريقيا وبلاد السودان(64).

ثالثاً ـ أثر التحولات التجارية في نمو بعض المدن:

أسهم النشاط التجاري في زيادة أهمية المدن التي تمتعت بمواقع جغرافية ملائمة واتصلت بالموانئ وطرق القوافل، حيث أدى تركز الأسواق والأنشطة المرتبطة بها إلى جذب السكان والتجار وأصحاب الحرف. وبذلك ارتبط نمو بعض المدن باتساع وظائفها التجارية والاقتصادية(65).

وتعد طرابلس مثالًا واضحًا على ارتباط النمو الحضري بالنشاط التجاري، فقد أدى وجود الأسواق والمؤسسات التجارية وتنوع التجار والحرفيين إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية، كما ساعد اتصالها بالموانئ والطرق التجارية على اتساع نطاق تأثيرها ليشمل المناطق المحيطة بها(66).

كما أسهمت التجارة في تعزيز مكانة مدن أخرى مثل بنغازي ومصراتة ودرنة، تبعًا لموقع كل مدينة وصلاتها بالمناطق الداخلية والساحلية. وأدى تنوع الأنشطة التجارية إلى ظهور وظائف حضرية جديدة، وزيادة الحاجة إلى الخدمات المرتبطة بالنقل والتخزين والأسواق(67).

برزت مدينة غدامس بوصفها أحد أهم المراكز التجارية الصحراوية في ليبيا، مستفيدة من موقعها الجغرافي الذي جعلها حلقة وصل بين مدن الساحل الليبي والمناطق الواقعة جنوب الصحراء، ونشط تجارها في تنظيم القوافل ونقل السلع بين الشمال والجنوب، كما شكلت أسواقها مكانًا لتبادل المنتجات المحلية والسلع القادمة من المناطق المجاورة وأسهم هذا النشاط في ازدهار المدينة وارتباطها بشبكة واسعة من

الطرق التجارية الصحراوية، كما منح تجارها دورًا بارزًا في حركة التجارة بين ليبيا وبلاد السودان[68].

أما مدينة مرزق، فقد اكتسبت أهمية تجارية كبيرة بسبب موقعها في قلب فزان وارتباطها بالطرق المؤدية إلى طرابلس وبرقة ومناطق السودان، فكانت محطة رئيسية للقوافل التجارية ومركزًا لتجميع السلع وإعادة توزيعها، وقد أسهمت أسواقها في تبادل المنتجات القادمة من الشمال، مثل الأقمشة والسلع المصنعة، مع المنتجات التي كانت تصل من المناطق الجنوبية والأفريقية، كما ساعد نشاط القوافل والتجار على تنشيط الحياة الاقتصادية في المدينة ورفع مكانتها ضمن شبكة التجارة الصحراوية[69].

رابعاً ـ انعكاسات هذه التطورات على المجتمع الليبي قبيل الاستقلال:

أسهم النشاط التجاري في إحداث تغيرات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، إذ توسعت فئات التجار والحرفيين والعاملين في الأسواق والموانئ، وازدادت أهمية المدن كمراكز للتجمع الاقتصادي، كما أدى ذلك إلى تنشيط العلاقات بين السكان داخل المدن وبين المدن والمناطق الريفية المحيطة بها[70].

كما أدى اتصال المدن الليبية بالأسواق الخارجية إلى دخول سلع وأنماط استهلاك جديدة، وأصبح المجتمع الحضري أكثر ارتباطًا بالتغيرات التي تحدث في حركة التجارة الدولية، وفي المقابل، ظل جزء كبير من المجتمع يعتمد على الزراعة والرعي والحرف التقليدية، مما أوجد تفاوتًا في طبيعة النشاط الاقتصادي بين المدن والمناطق الريفية[71].

وقبيل الاستقلال، كانت التحولات التجارية قد أسهمت في إعادة تشكيل بعض جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنامي دور المدن والموانئ والأسواق، وتوسع حركة التبادل بين المناطق الليبية، وقد شكلت هذه التحولات إحدى الخلفيات الاقتصادية التي انتقلت معها ليبيا إلى مرحلة بناء الدولة المستقلة سنة(1951م)[72].

الخاتمة:

تناول هذا البحث النشاط التجاري في المدن الليبية، من خلال التعرف على طبيعة الأسواق والمراكز التجارية وأهميتها في الحياة الاقتصادية والحضرية، ودراسة تطور

التجارة الداخلية والخارجية ودور الموانئ في حركة السلع والتبادل التجاري. كما تناولت التحولات التي عرفها النشاط التجاري وانعكاساتها على نمو المدن الليبية والمجتمع، ولا سيما خلال المرحلة السابقة للاستقلال، وقد أظهرت الدراسة أن التجارة لم تكن نشاطًا اقتصاديًا فحسب، وإنما كانت عنصرًا مؤثرًا في تشكيل الحياة الحضرية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا.

النتائج:

1. أظهرت أن الموقع الجغرافي لليبيا أسهم في تنشيط الحركة التجارية، من خلال اتصالها بالبحر المتوسط وارتباطها بطرق التجارة البرية والصحراوية.
2. تبين أن الأسواق والمراكز التجارية شكلت عنصرًا أساسيًا في الحياة الاقتصادية للمدن الليبية، وأسهمت في تنظيم حركة تبادل السلع وربط مناطق الإنتاج بمراكز الاستهلاك.
3. أثبتت أن الموانئ الليبية أدت دورًا مهمًا في تنشيط التجارة الخارجية وربط المدن والأسواق الليبية بالأسواق الإقليمية والدولية.
4. أوضحت أن تطور النشاط التجاري أسهم في نمو عدد من المدن الليبية، وخاصة المدن التي تمتعت بمواقع ساحلية أو ارتبطت بطرق التجارة والأسواق الرئيسية.
5. خلصت إلى أن التحولات التجارية كان لها أثر واضح في المجتمع الليبي قبيل الاستقلال، من خلال تنشيط الحركة الاقتصادية وتوسع دور التجار والحرفيين وتغير بعض أنماط التعامل والاستهلاك.
6. أوضحت أن التجار أدوا دورًا محوريًا في الحركة الاقتصادية، من خلال تنظيم عمليات البيع والشراء ونقل السلع وربط الأسواق المحلية بالمناطق الأخرى، مما أسهم في تنشيط التبادل التجاري.
7. تبين أن حركة السلع والأسعار تأثرت بعدة عوامل اقتصادية وجغرافية، من أبرزها حجم الإنتاج، وتكاليف النقل، وتوافر السلع، والارتباط بالأسواق الخارجية، وهو ما انعكس على النشاط التجاري ومستوى المعيشة في المدن.

التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بتوثيق ودراسة الأسواق والمراكز التجارية التاريخية في المدن الليبية، باعتبارها جزءًا مهمًا من التراث الاقتصادي والعمراني للبلاد.

2. تشجيع الدراسات التاريخية والاقتصادية المتخصصة في التجارة والموانئ والأسواق الليبية، مع الاستفادة من الوثائق والسجلات التاريخية في توثيق تطورها.
3. المحافظة على الموانئ والأسواق والمباني التجارية التاريخية والمدن التجارية الصحراوية وإدماجها ضمن برامج حماية التراث العمراني والثقافي، لما تمثله من قيمة تاريخية واقتصادية.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامش:

1. عبدالجليل، بدرية علي، "الســياســة البريطانية وأثرها على الوضــع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م"، مجلة الجامعة الأسـمرية للعلوم الشـرعية، مجلد 37، العدد 5، 2024م، ص 803.
2. ســالم، محمد ســالم علي، "التحولات الاقتصــادية في ليبيا خلال فترة الاســتعمار الإيطالي (1911–1943م): دراسة تحليلية في البنية والآثار" مجلة الفاروق للعلوم، مجلد 2، العدد 3، 2026م، ص 1805.
3. محمد الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1976م، ص 28.
4. الطيب محمد الزاوي، معجم البلدان الليبية، دار الفتح للطباعة والنشــر، طرابلس، 1968م، ص 145.
5. عواطف ســعيد أحمد علي، وفاطمة علي مختار أحمد، «الســياســة الاقتصــادية للإدارة البريطانية في طرابلس وبرقة 1943–1949م»، مجلة جامعة ســبها للعلوم الإنســانية، مجلد 24، العدد 1، 2025م، ص 42.
6. بدرية عبدالجليل، "الســياســة البريطانية وأثرها على الوضــع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م"، مجلة الجامعة الأسـمرية للعلوم الشـرعية، مجلد 37، العدد 5، 2024م، ص 815.

7. فتحية المريمي، "آثار الحرب العالمية الثانية على الاستغلال الزراعي بالبلاد الليبية (1939–1945م)"، حوليات آداب عين شمس، مجلد 43، 2015م، ص 317.
8. محمد الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، مرجع سابق، ص32.
9. نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، الطبعة الكمالية، ليبيا، 1958م، ص 63.
10. شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982م، ص 20.
11. محمد الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، مرجع سابق، ص34.
12. محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، بنغازي، 1990م، ص 36.
13. شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، مرجع سابق، ص21.
14. نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2001م، ص 180
15. شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، مرجع سابق، ص 23–24.
16. محمد الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، مرجع سابق، ص 37.
17. محمد المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص38.
18. محمد الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، مرجع سابق، ص64.
19. شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، مرجع سابق، ص 69.
20. فتحية المريمي، نبات الحلفا كمورد اقتصادي بولاية طرابلس الغرب (1868–1911م)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2007، ص47.
21. المرجع نفسه، ص58.
22. نطوني كاكيا، ليبيا في العهد العثماني الثاني (1835–1911م)، تعريب يوسف حسن العسلي، ص 188.
23. محمد العريبي، الحرف والصناعات التقليدية في ليبيا، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2001م، ص114
24. محمد المغربي، الحرفيون وأصحاب الصناعات الشعبية، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م، ص 40
25. كلينذ، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، نيويورك، 1951م، ص. 73
26. قولا زيادة، ، ليبيا سنة 1948 (وثيقة رسمية)، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1966م،ص182.

27. بدرية عبدالجليل، "السياسة البريطانية وأثرها على الوضع التجاري في ولايتي طرابلس وبرقة من 1943–1951م.
28. مرجع سابق، ص 819–820.
29. محمد الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي مرجع سابق، ص 95 .
30. شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، مرجع سابق، ص 70.
31. فلاديمير كاراكتشكوف، تقرير عن المالية العامة في ليبيا 1943–1951م، ج3، طرابلس، الأمم المتحدة، 1951م، ص 31–32.
32. محمد الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، مرجع سابق، ص78.
33. جون ليندبرج، تقرير عام عن الاقتصاد الليبي، بعثة المساعدة الفنية للأمم المتحدة في ليبيا، 1950م، ص 73.
34. بنجامين ميجتز، تقرير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية في ليبيا، 1952م، ص 21
35. علي المصراتي، لمحات من تاريخ ليبيا، مرجع سابق، ص85.
36. أحمد النائب الأنصاري، تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1964م، ص112.
37. محمد عزيز الحبابي، جغرافية المدن، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص156
38. إنعام محمد شرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي: دراسة في مؤسسات المدينة التجارية (1711–1835م)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998، ص 125.
39. أحمد أنديشة، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث في ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1993، ص 130.
40. إنعام محمد شرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي: دراسة في مؤسسات المدينة التجارية (1711–1835م)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998م، ص 205.
41. عبد الباسط حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982م، ص 214
42. إنعام محمد شرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي،مرجع سابق، ص
43. أحمد النائب الأنصاري، تاريخ طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص145.
44. أحمد محمد أنديشة، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث في ليبيا، مرجع سابق،ص130.
45. علي المصراتي، ليبيا: مدن وذكريات، دار الثقافة، بيروت، 1965، ص93.

46. خليفة التليســـي، معجم معارك الجهاد في ليبيا 1911–1931، دار الثقافة، بيروت، 1972، ص38.
47. محمد شكري، موسوعة تاريخ ليبيا، دار المعارف، القاهرة، 1963، ص124.
48. عبد الله محمد إمام، تاريخ ليبيا القديم والحديث، مكتبة النهضـــة المصـــرية، القاهرة، 1956، ص 181.
49. أحمد النائب الأنصاري، تاريخ طرابلس الغرب، مرجع سابق ص119.
50. محمد شكري، موسوعة تاريخ ليبيا، مرجع سابق، ص 124.
51. المرجع نفسه ، ص137.
52. علي المصراتي، ليبيا: مدن وذكريات، مرجع سابق، ص101.
53. محمد شكري، السنوسية دين ودولة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1948م، ص72.
54. عبد الله إمام، تاريخ ليبيا القديم والحديث، مكتبة النهضـــة المصـــرية، القاهرة، 1956، ص. 189.
55. علي مصطفى المصراتي، ليبيا: مدن وذكريات، مرجع سابق، ص 108.
56. إنعام محمد شـرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصـادي، مرجع سـابق، ص 125.
57. مضـان محمد أبو عجيلة، التجارة الداخلية في ليبيا وأثرها في النشـاط الاقتصـادي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2004م، ص45.
58. عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1963، ص214
59. محمد الشـركســي، لمحات عن الأوضـــاع الاقتصـــادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، مرجع سابق، ص 46.
60. حسـين مسـعود أبو مدينة، الموانئ الليبية: دراسـة في الجغرافية الاقتصـادية، كلية المعلمين بمصراتة، جامعة السابع من أكتوبر، مصراتة، 2008م ، ص 89.
61. حسين أبو مدينة، الموانئ الليبية: دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 137.
62. أحمد أنديشة، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث في ليبيا، مرجع سابق، ص 166.
63. رجب أبيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر: دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي، مرجع سابق، ص28.
64. رجب أبيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر: دراسة في التاريخ السـياسـي والاقتصـادي، مركز جهاد الليبيين للدراسـات التاريخية، طرابلس، 1998، ص25.
65. أحمد محمد أنديشـة، التاريخ السـياسـي والاقتصـادي للمدن الثلاث في ليبيا، مرجع سـابق، ص 120.
66. إنعام محمد شـرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصـادي، مرجع سـابق، ص 205.

67. حسين أبو مدينة، الموانئ الليبية: دراسة في الجغرافية الاقتصادية، كلية المعلمين بمصراتة، جامعة السابع من أكتوبر، مصراتة، 2008م، ص 214.
68. سالم بن عامر، غدامس: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2000م، ص 85.
69. رجب أبيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر: دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي، مرجع ، ص 27.
70. إنعام محمد شرف الدين، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي، مرجع سابق، ص 251.
71. محمد الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، مرجع سابق، ص78.
72. أحمد محمد أنديشة، التاريخ السياسي والاقتصادي للمدن الثلاث في ليبيا، مرجع سابق، ص229